

الأمينة والمعترف بها بما يتفق مع قرار منظمة الوحدة الإفريقية الذي يطالب إسرائيل بالانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة . أما موقف إسرائيل فقد تلخص بالتعبير عن استعدادها للتفاوض على شروط قيام هذه الحدود .

(د) الضمانات التي تقدمها هيئة الأمم لتدعيم أية تسوية بين طرفي النزاع بما في ذلك وجود قوات دولية في المناطق الاستراتيجية . وافقت مصر على تمركز القوات الدولية على جانبي الحدود من هذه المناطق . أما إسرائيل فقد عبرت عن استعدادها للتفاوض حول هذه النقطة وذكرت ان لديها شروطا وتحفظات بشأنها .

(هـ) ورود نص في التسوية النهائية حول إجراءات الانسحاب الكامل . بطبيعة الحال وافقت مصر وشددت على أن يكون الانسحاب كاملا إلى ما قبل خطوط ٥ حزيران ١٩٦٧ بحيث تعود كل الأراضي العربية المحتلة . أما إسرائيل فقد عبرت عن استعدادها للتفاوض بشأن الحدود التي سيتم الانسحاب إليها .

(و) مسألة حرية الملاحة في مضائق تيران ووجود قوات دولية في شرم الشيخ . ولفقت مصر بدون تحفظ . أما إسرائيل فقد عبرت عن استعدادها للتفاوض حول شروط تحقيق مثل هذا الترتيب . ويتبين من هذه الوثيقة ان الطرف العربي ما زال يبذل أقصى جهوده (وبالرغم من قرع طبول الحرب) للحصول على تسوية سلمية تحفظ ماء الوجه أي لا تبقى أي من الأراضي العربية بيد إسرائيل حتى لو تطلب ذلك تسليم أجزاء استراتيجية من هذه الأراضي إلى القوات الدولية مما يعني عمليا نزع السيادة العربية عنها . أما الجانب الإسرائيلي فقد أبدى بعض « الليونة » في مواقفه بمعنى انه أخضع هذه النقاط الحساسة إلى « التفاوض »

بدلا من ان يحدد منها مواقف متصلبة مسبقة . ان قبول مصر بدخول قوات دولية إلى الضفة الشرقية للقناة بعد الانسحاب الإسرائيلي الجزئي بدلا من هبوط القوات المصرية قد رفع إحدى العقبات الرئيسية أمام تنفيذ مشروع التسوية الجزئية . أما على صعيد هيئة الأمم فلم يكن الانتباه منصبا على أزمة الشرق الأوسط في الفترة التي نحن بصدها إذ طغى موضوع دخول الصين إلى المنظمة الدولية على كافة القضايا الأخرى . وكان متوقما ان تبدأ مناقشة قضية النزاع العربي

الإسرائيلي بعد الانتهاء من موضوع الصين إلا ان المسمى الإفريقي للتوسط بين الطرفين أدى إلى تأجيل بدء المناقشة حتى الأسبوع الأول من شهر كانون الأول من هذا العام . لكن هذا لم يمنع عددا من الخطباء الرئيسيين عند افتتاح الدورة السنوية للمنظمة الدولية من الإشارة إلى أزمة الشرق الأوسط . فقد دعا ممثل مصر في خطابه إلى انسحاب إسرائيلي على مرحلتين من أجل إعادة فتح قناة السويس كما طالب بضرورة اتخاذ إجراءات دولية حازمة لإجبار إسرائيل « على التقيد بالمبادئ الأساسية لميثاق هيئة الأمم » وندد برفض إسرائيل طلب الوسيط الدولي بأن تلتزم بالانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة ، ورفض فكرة إجراء مفاوضات مباشرة معها . أما إيبان فقد دعا في خطابه إلى عقد اجتماع فوري مع وزير خارجيه مصر للعمل من أجل التسوية السلمية مؤكدا بذلك رغبة إسرائيل في الضغط ، بكافة الوسائل ، لجر مصر إلى مائدة المفاوضات .

وعبر ممثل بريطانيا ، دوغلاس - هيوم ، في خطابه عن الموقف الأوروبي « المتوازن » بين الطرفين بتشديده على خطر وقوع الحرب في الشرق الأوسط وإبرازه « للاقتراحات العملية » التي تم تقديمها لحل النزاع على أساس تلبية المطلب العربي في انسحاب القوات الإسرائيلية من جهة وتلبية حاجاته إسرائيل الأمنية من جهة أخرى . وحث الأطراف المعنية بالمواجهة المساهمة في الحوار المؤدي إلى تنفيذ هذه الاقتراحات . وضرب مثلا على ذلك بالتسوية الجزئية الداعية إلى انسحاب إسرائيلي على مراحل وإعادة فتح القناة مع ربط ذلك بالمرحلة التالية من التسوية التي يفترض فيها ان تنهي النزاع كليا مما يفترض فيه ان يرضي كافة الأطراف .

من جهة أخرى أرسل ممثل إسرائيل في هيئة الأمم مذكرة إلى يو ثانت رفض فيها طلب المنظمة الدولية الموجه إلى حكومته وقف تدمير المنازل وعمليات الترحيل في قطاع غزة . وزعم الممثل الإسرائيلي ان العمل الذي تقوم به سلطات بلاده يساعدها على شق طرق جديدة في المخيمات مما يسهل حركة تنقل الدوريات العسكرية للمحافظة على الأمن .

كذلك قامت اللجنة المكلفة من قبل هيئة الأمم بالتحقيق في موضوع انتهاك حقوق الإنسان في